846,6 مليون دينار إيرادات التأمين بالعام الماضي.. وتوصية بتوزيع 23٪ نقداً

25,9 مليون دينار صافي أرباح «الخليج للتأمين» في 2024

خالد الحسن

كشفت البيانات المالية لمجموعة الخليج للتأمين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، عن تحقيق المجموعة أرباحا صافية بقيمة 25,9 مليون دينار، بما يعادل ربحية 80,17 فلسا للسهم الواحد، بالمقارنة مع صافي ربح بقيمة 21,2 مليون دينار، وبربحية 62,62 فلسا للسهم الواحد في 2023، بزيادة نسبتها 22٪.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 23٪ (23 فلسا للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي المجموعة والجهات الرقابية المعنية.

وبلغت قيمة إيرادات التأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مبلغ 846,6 مليون دينار، بالمقارنة مع 818,3 مليون دينار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 28,3 مليون دينار، ونسبتها 3,5٪.

وبلغت قيمة صافي إيرادات الاستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 52,1 مليون دينار، بالمقارنة مع 46,1 مليون دينار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 6 ملايين دينار، ونسبتها 15٪، وقد بلغت القيمة الدفترية للسهم 852 فلسا كما في 31 ديسمبر 2024، بالمقارنة مع 833 فلسا في 31 ديسمبر 2023، بارتفاع نسبته 2٪. وارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنسبة 3٪، لتبلغ 242,6 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2024، مقارنة بحقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2023 والتي بلغت 236,3 مليون دينار.

وبلغ مجموع الأصول 1,24 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2024، بالمقارنة مع 1,18 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2023، بزيادة مقدارها 62,3 مليون دينار، ونسبتها 5,3٪.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد الحسن: «تعكس نتائج العام الحالي قوة مجموعة الخليج للتأمين ونموها المتواصل وسلامة تقديرها في اتخاذ المخاطر عن طريق تنوع مصادر دخلها علاوة عن قدرتها على الحفاظ وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح».

وتابع بالقول: «تتماشى النتائج مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا في جميع الأسواق التي نتواجد فيها (مصر، الجزائر، تركيا، الأردن ومنطقة الخليج)، وذلك بتطوير وتنفيذ استراتيجيات تعتمد على التحول الرقمي على مستوى عملياتنا وقنوات توزيع المنتجات الرقمية والمطالبات والخدمات الأخرى التي تصب جميعها في تعزيز علامة GIG التجارية التي ترتكز على تصميم نظام تأمين بيئي قيم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

32,86 فلساً ربحية السهم الواحد.. وتوصية بتوزيع 5٪ نقداً و10٪ منحة

«الديرة» تربح 3,39 ملايين دينار.. بزيادة سنوية 71٪

طلال بدر البحر

أعلنت شركة الديرة القابضة عن نتائجها المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مسجلة أداء متميزا يعكس نموا قويا في الأرباح والأصول، بالإضافة إلى توزيعات سخية للمساهمين، حيث حققت الشركة زيادة في أرباحها الصافية بنسبة 71٪ إلى 3,39 ملايين دينار، مقارنة بـ 1,98 مليون دينار في 2023.

وسجلت ربحية السهم 32,86 فلسا مقارنة بـ 19,14 فلسا في 2023، ما يعكس تحسنا ملحوظا في الأداء، وشهدت حقوق ملكية المساهمين نموا مطردا، لترتفع من 4 ملايين دينار بنهاية عام 2020 إلى 32 مليون دينار بنهاية 2024، ما يمثل زيادة بأكثر من 7 أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعزز قوة الشركة المالية واستقرارها.

وارتفعت قيمة الأصول بشكل ملحوظ لتصل إلى 40,9 مليون دينار في 2024، مدعومة بنمو الاستثمارات في الشركة الزميلة والأصول المالية الأخرى، وأوصى مجلس الإدارة توزيع 10٪ أسهم منحة و5٪ أرباح نقدية، ما يعزز قاعدة مساهمي الشركة، ويعد تعبيرا عن ثقة الإدارة في الأداء المالي المستقبلي.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة شركة الديرة القابضة طلال بدر البحر، أن هذه النتائج تعكس نجاح إستراتيجية الشركة بتعزيز محفظة استثماراتها ورفع كفاءة عملياتها.

وأضاف: «نفخر بهذا الأداء القوي المحقق خلال عام 2024، والذي يأتي ثمرة لجهود فريق العمل والتزامنا بتقديم قيمة مضافة لمساهمينا، كما أن توزيع الأسهم المنحة والأرباح النقدية يعد خطوة لتكريم ثقة مساهمينا ودعمهم المستمر».

ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيت التمويل» ينبه من انتشار الروابط الإلكترونية الخبيثة

حذر بيت التمويل الكويتي من خطورة أشكال جديدة من النصب والاحتيال الإلكتروني ظهرت أخيرا بهدف اختراق حسابات عملاء المصارف وسرقة أموالهم، وذلك ضمن جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

ومن بين الأساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من العميل الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز العميل والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة.

وشدد بيت التمويل الكويتي على تذكير العملاء أن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبدا، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم.

وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم النصائح المهمة للعملاء مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرقم السري للبطاقة على الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» مع أي كان وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة.

في إطار دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»

«الوطني» يُحذر من الضغط على الروابط مجهولة المصدر

في إطار حرصه على المشاركة الفاعلة في رفع الوعي وتعزيز الشمول والثقافة المالية لدى كل شرائح المجتمع، يواصل بنك الكويت الوطني دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» والتي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية واتحاد مصارف الكويت.

ويكثف «الوطني» من حملات التوعية عبر نشر المواد التثقيفية والمحتوى التوعوي الذي يتضمن فيديوهات مصورة ورسائل نصية ونصائح عبر كل منصات التواصل وجميع قنوات البنك الإلكترونية، إضافة إلى إعادة نشر رسائل بنك الكويت المركزي، وذلك لرفع الوعي لدى كل شرائح المجتمع وتوعيتهم بأساليب الاحتيال المختلفة وكيفية تفاديها.

وفي هذا السياق، دعا البنك إلى التحقق من عنوان URL لموقع الويب للتأكد من استخدام الموقع الصحيح عند التسوق الإلكتروني أو إجراء أي عمليات مصرفية عبر الإنترنت، وذلك لتفادي عمليات الاحتيال.

كما شدد «الوطني» على ضرورة عدم الضغط على أي روابط مجهولة المصدر، سواء عبر البريد الإلكتروني أو صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنقل المستخدم إلى مواقع مزيفة، حيث يقوم المحتالون بتصميم صفحات ويب مشابهة لمواقع التسوق المعروفة، لافتا إلى ضرورة التأكد من عنوان URL قبل إدخال أي بيانات أو معلومات مصرفية.

ومع تعدد عمليات الاحتيال باستخدام أساليب مختلفة، يحرص بنك الكويت الوطني على حماية عملائه وزيادة وعيهم بكيفية تفاديها من خلال اتباع النصائح والإرشادات التي يقدمها البنك عبر جميع قنواته الرقمية.

وأكد «الوطني» أنه لن يطلب معلومات شخصية عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، محذرا العملاء من الرد على تلك الرسائل التي تمثل محاولات احتيال الهدف منها الحصول على معلوماتهم المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم.

ويسخر «الوطني» جميع قنواته الإلكترونية، والتي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى البنوك الكويتية، لدعم جهود بنك الكويت المركزي في حماية عملاء المصارف والاقتصاد عموما.

ويعد بنك الكويت الوطني داعما وشريكا رئيسيا لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، حيث إن «الوطني» وباعتباره مؤسسة مالية رائدة دأب على تنظيم مختلف الفعاليات التي تسهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما يعمد إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية.

644 مليار دولار الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي التوليدي في 2025

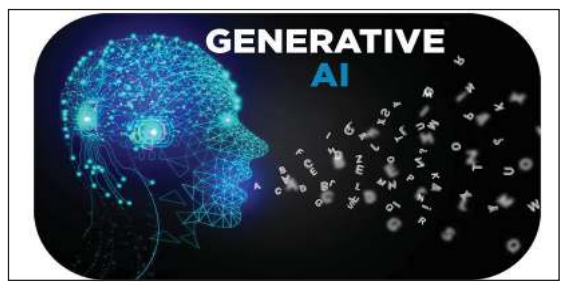

كشفت توقعات جارتنر للأبحاث عن أن الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي التوليدي سيصل إلى 644 مليار دولار في 2025، أي بزيادة 76,4٪ عن 2024.

ومن المتوقع أن يشهد الإنفاق على الذكاء الاصطناعي التوليدي نموا كبيرا في جميع الأسواق الرئيسية والفرعية خلال 2025، وسيكون للذكاء الاصطناعي التوليدي أثر تحولي على جميع جوانب أسواق الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، ما يشير إلى مستقبل تصبح فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي مكونا متزايد الأهمية لعمليات الأعمال والمنتجات الاستهلاكية.

وسيكون الإنفاق على الذكاء الاصطناعي التوليدي في 2025 مدفوعا بشكل كبير بدمج قدرات الذكاء الاصطناعي في الأجهزة مثل السيرفرات والهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، حيث سيتجه 80٪ من إجمالي الإنفاق على الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى الأجهزة. وتشير «جارتنر» إلى أن التوقعات المتعلقة بقدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي تشهد تراجعا بسبب ارتفاع معدلات الفشل أعمال إثبات المفهوم الأولية وعدم الرضا عن النتائج الحالية، ومع ذلك فإن مقدمي النماذج الأساسية يستثمرون مليارات الدولارات سنويا لتعزيز حجم وأداء وموثوقية نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي.

«غولدمان»: الين الياباني أفضل وسيلة تحوط من الركود

الشرق: يتوقع مصرف الاستثمار العالمي «غولدمان ساكس» أن يرتفع الين إلى نحو 140 ين لكل دولار هذا العام، حيث تعزز المخاوف بشأن نمو الاقتصاد الأميركي والرسوم الجمركية الطلب على الأصول الأكثر أمانا.

وقال كاماكشيا تريفيدي رئيس قسم العملات الأجنبية العالمية وأسعار الفائدة واستراتيجية الأسواق الناشئة، إن الين يوفر للمستثمرين أفضل وسيلة تحوط في حال زيادة احتمال حدوث ركود الاقتصاد الأميركي.

ويعني وصول العملة اليابانية إلى 140 أمام الدولار زيادة بنسبة 7٪ عن المستوى الحالي، وتعد توقعات البنك أكثر تفاؤلا من المتوسط المتوقع لنهاية العام البالغ 145 في استطلاع أجرته «بلومبرغ» لآراء المحللين.

وقال تريفيدي خلال مقابلة في نيويورك: «يميل الين إلى تحقيق نتائج أفضل أو ترتفع قيمته عندما تتراجع أسعار الفائدة الحقيقية والأسهم معا في الولايات المتحدة». وتعد العملة اليابانية «وسيلة تحوط أكثر جاذبية في مواجهة التوقعات السلبية بشأن نمو الاقتصاد الأميركي مقارنة بما كانت عليه في الماضي».

وأصدر «غولدمان ساكس» توقعاته في حين يستعد الرئيس دونالد ترامب للكشف عن رسوم جمركية شاملة يوم الأربعاء ــ وهي خطوة حذر «مورغان ستانلي» ومسؤولون سابقون في الاحتياطي الفيدرالي من أنها قد تؤثر سلبا على نمو أكبر اقتصاد في العالم.

وعدل خبراء «غولدمان ساكس» مؤخرا توقعاتهم للسياسة النقدية الأميركية أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثلاث مرات هذا العام بدلا من مرتين، بناء على توقعاتهم بأن رسوم ترامب الجمركية ستؤثر سلبا على الاقتصاد. كما خفض البنك هدفه لمؤشر «إس آند بي 500» مرة أخرى، مشيرا إلى المخاوف بشأن النمو والرسوم الجمركية.

وفي حين تشكل الرسوم الجمركية خطرا على الاقتصاد، يرى تريفيدي أن البيانات الاقتصادية الأميركية، مثل المتعلقة بعدد الوظائف الجديدة الصادرة يوم الجمعة، تعتبر العامل الرئيسي الذي يؤثر بشكل كبير على الدولار الأميركي.

خسائر كبيرة في الأسهم.. وسط بحث المستثمرين عن الملاذات الآمنة وتحركات حادة في الدولار واليورو والذهب

رسوم «يوم التحرير» تعصف بالأسواق العالمية

وكالات: تراجعت الأسهم الآسيوية خلال تعاملات أمس وذلك مع سعي المتعاملين لتحديد مراكزهم قبيل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن حزمة جديدة وشاملة من الرسوم الجمركية.

وانخفض المؤشر الإقليمي مع هبوط المؤشرات في اليابان وهونغ كونغ، كما ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية بعد تراجع استمر عدة أيام، بينما راقب المستثمرون احتمالات قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتيسير السياسة النقدية.

في الوقت نفسه، تراجعت العقود الآجلة للمؤشرات الأميركية والأوروبية، ما يشير إلى أن الأسهم قد تبقى تحت الضغط، أما الدولار فقد ظل دون تغيير يذكر مقابل نظرائه الرئيسيين.

ولاتزال مناقشات ترامب بشأن فرض رسوم «متبادلة» تقترب من لحظة الحسم، مع تقارير تفيد بأن فريقه لايزال يحدد الحجم والنطاق النهائيين للرسوم الجديدة التي يتوقع الكشف عنها.

وقد أدى هذا الغموض إلى اضطراب في الأسواق، ودفع اقتصاديين إلى خفض توقعاتهم للنمو، وأجبر البنوك المركزية على أخذ الآثار التضخمية المحتملة لتكاليف الواردات بعين الاعتبار، ومن المقرر أن تدخل الرسوم حيز التنفيذ الفوري عقب إعلانها.

وكتب كريس ويستون، رئيس الأبحاث لدى مجموعة «بيبر ستون» في ملبورن، «نجد أنفسنا في بيئة تداول متخبطة، حيث أصبح نمط تقلبات الأسعار داخل اليوم سمة ثابتة، مع قيام المتعاملين بتعديل انكشافاتهم على الهامش دون التزام كامل»، وأضاف «نقترب من لحظة ترامب، في وقت خفض فيه الكثيرون بالفعل انكشافهم إلى الحد الأدنى أو إلى مراكز محايدة».

ويستعد ترامب لفرض ما يسمى الرسوم المتبادلة وغيرها من الرسوم الإضافية فيما وصفه بـ «يوم التحرير»، وهي خطوة يتوقع أن تشمل شريحة أوسع من التجارة مقارنة بالتعريفات التي أقرها قانون «سموت ــ هاولي» لعام 1930، التي لطالما اعتبرت مثالا تحذيريا على الحماية المفرطة.

ويأتي ذلك ضمن مشروع أوسع يسعى من خلاله ترامب إلى تفكيك النظام التجاري العالمي الذي ساعدت الولايات المتحدة في تأسيسه عقب أزمة الكساد الكبير، انطلاقا من قناعته بأن الأميركيين تلقوا صفقة غير عادلة.

وقال محللو «إتش إس بي سي» بقيادة ماكس كيتنر «نشك بأن يوم التحرير سيكون نهاية لحالة عدم اليقين المرتبطة بالرسوم الجمركية». وأضافوا «في الواقع نرى أن الموعد النهائي في 2 أبريل قد يؤدي إلى مزيد من الغموض، وبالتالي إلى ضعف واسع النطاق ومستمر بالمؤشرات الرائدة».

وأقر ثلاثة من أكثر المحللين تفاؤلا في وول ستريت بأنهم بالغوا في تقديراتهم لأداء مؤشر «إس آند بي 500» هذا العام، فقد خفض خبراء الاستراتيجيات في كل من «غولدمان ساكس» و«سوسيتيه جنرال» و«باردييني للأبحاث» أهدافهم لنهاية العام. ومع ذلك، لايزال الثلاثة يتوقعون أن ينهي المؤشر العام السنة عند مستوى أعلى من إغلاق يوم الإثنين.

ويواصل المستثمرون تنظيم مراكزهم استعدادا لموجة جديدة من الأداء القوي بسوق السندات، بعدما دفعت إشارات التباطؤ في النمو الأميركي إلى صعود قوي خلال الربع الأول، ما أدى إلى تراجع عوائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنحو نصف نقطة مئوية من ذروتها في يناير. وتشير تحليلات بنك «باركليز»، إلى أن صناديق التحوط التي تتبع الاتجاهات تراهن على هبوط في الأسهم الأميركية وارتفاع السندات، مع مجال لمزيد من التوسع في هذا الاتجاه.

وتزايدت احتمالات حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، ما دفع شركة «بيمكو لإدارة الأصول» إلى الترويج لجاذبية «مصادر العائدات المستقرة» في السندات العالمية، وتحذر «بيمكو» من أن سياسات ترامب العدوانية في التجارة وتقليص التكاليف والهجرة قد تؤدي إلى إبطاء الاقتصاد الأميركي بشكل يفوق التقديرات السابقة.

وفي سوق السلع، توقف النفط عن الارتفاع الذي شهده الشهر الماضي، مع قيام المتعاملين بإعادة ترتيب مواقعهم قبيل الإعلان عن الرسوم الجمركية، كما استقر الذهب بعد موجة صعود قياسية، في وقت التقطت فيه الأسواق أنفاسها بانتظار الخطوة التالية بالحرب التجارية.